مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الثلاثاء 19 ديسمبر 2023

يديعوت أحرونوت: دراسة تتوصل إلى أن معظم الإسرائيليين يعانون من اضطرابات نفسية بسبب حرب غزة

(إقليمي ودولي . يديعوت أحرونوت)

سلط تقرير نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت الضوء على دراسة إسرائيلية تكشف معاناة معظم الإسرائيليين اضطرابات نفسية بسبب الحرب مع حماس.

وتقول الصحيفة العبرية إن ثلاثة وسبعين يوماً مرت على هجوم حماس واندلاع الحرب في غزة، ولا تزال المشاهد والقصص تطارد الجميع في إسرائيل.

وقد أدى نطاق المأساة وعدد الضحايا إلى زيادة كبيرة في حالات الضيق والكرب واضطرابات الصحة النفسية، التي يعاني منها الضحايا وأسرهم، ولكنها لا تؤثر عليهم فقط؛ إذ تشير دراسة جديدة من جامعة حيفا إلى أن عدداً كبيراً من الإسرائيليين قد تأثروا نفسياً بالحرب حتى لو لم يتضرروا منها مباشرة.

ووفقاً لنتائج الدراسة، أصيب حوالي 60% من الإسرائيليين الذين ليسوا في أول دائرتين من المتضررين مباشرة من الحرب باضطراب الكرب الحاد، الأمر الذي يشكل خطراً لتطور اضطراب ما بعد الصدمة.

هؤلاء أفراد ليسوا من سكان المستوطنات القريبة من حدود غزة أو البلدات الأخرى المتضررة مادياً من الحرب، أو الذين تضررت ممتلكاتهم. كما أن هؤلاء الذين شملتهم الدراسة ليس لديهم أقارب تعرضوا للأذى أو القتل أو الاختطاف منذ بدء الحرب.

توضح الدكتورة سفيتلانا بازيليانسكي، المؤلفة الرئيسة للدراسة، أن «النسبة المرتفعة لأولئك الذين يعانون من الاضطرابات النفسية نتيجة الحرب الحالية أعلى من أي أحداث وحروب أخرى وقعت في تاريخ إسرائيل».

وأوضح الباحثون أن اضطرابْ الكرب الحاد هو اضطراب عاطفي ونفسي ناتج عن التعرض المباشر للأحداث الصادمة، مثل مشاهدة حدث ما، أو الإصابة الجسدية، أو تضرر ممتلكات المرء. ويمكن أن ينتج أيضاً عن التعرض غير المباشر لحدث صادم.

يظهر الاضطراب في غضون ثلاثة أيام إلى شهر بعد الحدث، مما يسبب القلق والخوف والاكتئاب والاستحضار المتكرر للأحداث المؤلمة، مثل ذكريات الماضي أو الكوابيس، ومحاولات تجنب التفكير في الحدث أو الوصول إلى المكان الذي حدث فيه الحدث من أجل تقليل الضيق العاطفي.

هناك أيضاً استجابات فسيولوجية، مثل زيادة معدل ضربات القلب والزيادة الكبيرة في هرمونات التوتر. ويوضح الباحثون أن «كل هذه العوامل تؤدي إلى صعوبات كبيرة في الروتين اليومي».

الجارديان: وزير الدفاع البريطاني السابق يحذر من أن أسلوب العقاب الجماعي الإسرائيلي سيؤجج الصراع لـ 50 عاماً

(إقليمي ودولي . الجارديان)

استعرض تقرير لصحيفة الجارديان تصريحات لمسؤولين من حزب المحافظين البريطاني بشأن تأثير الجرائم التي ترتكبها دولة الاحتلال على الصراع في المنطقة.

وقالت الصحيفة البريطانية إن وزير الدفاع البريطاني السابق بن والاس حذر من أن «الغضب القاتل» الذي تمارسه القوات الإسرائيلية في غزة يشكل تهديداً للسلطة الأخلاقية والقانونية لإسرائيل وسيؤجج الصراع لمدة 50 عاماً أخرى.

في موقف يذهب إلى أبعد مما ذهب إليه أي سياسي بريطاني آخر في انتقاده لأساليب إسرائيل في الحرب، كتب النائب المحافظ الكبير في الديلي تليجراف، أن «ملاحقة حماس أمر مشروع، لكن طمس مساحات شاسعة من غزة ليس كذلك، وأن استخدام القوة المتناسبة أمر قانوني، ولكن العقاب الجماعي والتهجير القسري للمدنيين ليس كذلك».

وتلفت الصحيفة إلى أن الضغط الدولي يتزايد على إسرائيل بشأن حجم الخسائر في صفوف المدنيين في غزة. وقتل حوالي 19 ألف خلال الهجوم الإسرائيلي، وفقاً لمسؤولي الصحة في القطاع، منذ هجوم حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر.

في نهاية الأسبوع، انضم وزير الخارجية البريطاني، ديفيد كاميرون، إلى نظيرته الألمانية في الدعوة إلى «وقف مستدام لإطلاق النار» في القطاع، مضيفاً أن «عدداً كبيراً جداً من المدنيين قتلوا».

وقال جرانت شابس، وزير الدفاع الحالي، إن هذا النهج سيعني «إطلاق سراح الرهائن، وتوقف إطلاق الصواريخ، وهناك بالفعل عملية سياسية قائمة للتأكد من وصولنا إلى اليوم التالي».

جيروزاليم بوست: السيسي يقول إن الحرب في غزة تهدد الأمن القومي

(أمني وعسكري . جيروزاليم بوست)

اهتمت صحيفة جيروزاليم بوست بالتصريحات التي أدلى بها الرئيس عبد الفتاح السيسي والتي اعتبر فيها الحرب في غزة تهديداً للأمن القومي.

وقالت الصحيفة إن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي صرح، الإثنين، أن الحرب بين إسرائيل وحماس تشكل تهديداً للأمن القومي.

وقال السيسي في كلمة متلفزة بعد إعلان فوزه بولاية ثالثة: «هذه الحرب المستمرة على حدودنا الشرقية، والتي تستدعي إلى استنفار كل جهودنا لمنع استمرارها، تُشكل تهديداً للأمن القومي المصري بشكل خاص وللقضية الفلسطينية بشكل عام».

وقالت الرئاسة المصرية في بيان يوم الاثنين إن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ناقش في اتصال هاتفي مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش جهود مصر المكثفة لوقف إطلاق النار في غزة ودخول كمية كافية من المساعدات.

أوبن ديموكراسي: سلاح إسرائيل الأحدث ضد فلسطين هو ديون مصر

(إقليمي ودولي . أوبن ديموكراسي)

نشر موقع أوبن ديموكراسي مقالًا للكاتبين ألفونز بيريز ونيكولا شيرير يتناولان المسعى الإسرائيلي لاستخدام الأزمة الاقتصادية في مصر أداة لتنفيذ خططها لتهجير إلى مصر.

يلفت الكاتبان إلى أن وثيقة مسربة كتبتها جيلا غمالائيل، وزيرة الاستخبارات الإسرائيلية، خرجت إلى النور أواخر أكتوبر وسط الحرب المدمرة في غزة.

سلاح الديون

ووضعت الوثيقة مقترحًا لنقل سكان غزة إلى سيناء باعتبارها حلًا «سيؤدي إلى نتائج استراتيجية إيجابية طويلة المدى». ولكن كيف يمكن لمصر أن تقبل مثل هذا الحل عندما يبدو أن معظم سكانها مؤيدون للفلسطينيين؟

ويمكن العثور على الإجابة على هذا السؤال المطروح في عالم الاقتصاد الكلي: الديون.

وبعد الكشف عن هذا الطرح في الصحافة الإسرائيلية، أصبح هذا الاقتراح يحظى باهتمام الصحافة الناقدة الإسرائيلية والمصرية. ويبدو أن تل أبيب تجري محادثات مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي حول استقبال مصر لسكان غزة وتوطينهم في سيناء، مقابل إلغاء جميع ديونها للبنك الدولي.

وقد يعني هذا أن الحكومة الإسرائيلية ستتحمل ديون مصر المستحقة للدائنين متعددي الأطراف (مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وما إلى ذلك) أو أنها (بدعم من الولايات المتحدة) ستقنع الدول الغربية المتحالفة بشطب الديون المصرية للمؤسسات الوطنية والدولية.

وفي الوقت نفسه، يجري التفاوض بشأن المساعدات المالية المحتملة لتدابير محددة، مثل اقتراح وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن لتمويل مدينة الخيام (التي سيجري تطويرها لاحقًا إلى مباني سكنية)، والذي اقترحه على الحكومة المصرية خلال جولته في المنطقة في أكتوبر. .

ويقول الكاتبان إن فتح أبواب مصر أمام السكان الفلسطينيين بحجة المساعدات الإنسانية يحجب الهدف الحقيقي لـ «حل الأزمة» الذي تتبناه الحكومة الإسرائيلية: التطهير العرقي واستعمار الأراضي مقابل خدمات مالية، وفي هذه الحالة شطب ديون مصر.

مصر بلد تختنق بالديون

ومن منظور الاقتصاد الكلي، قد يكون هذا الاقتراح بمثابة هبة من السماء لحكومة عبد الفتاح السيسي. وتواجه مصر، التي يبلغ عدد سكانها 105 ملايين نسمة، حاليًا أزمة ديون تاريخية لم يلاحظها الغرب. وتصنف بلومبرج إيكونوميكس مصر في المركز الثاني على مستوى العالم بعد أوكرانيا من حيث تعرضها للتخلف عن سداد ديونها.

وارتفع اثنان من مصادر الإيرادات الرئيسة لمصر، وهما السياحة ورسوم عبور قناة السويس، ولكن ليس بما يكفي لسداد ديونها الخارجية، التي يبلغ مجموعها 164.7 مليار دولار حتى يونيو 2023. وجزء من هذا الدين مستحق لدائنين إقليميين، مثل دول الخليج في مصر. والباقي مستحق لدائنين أقل تسامحًا: تحتاج مصر إلى دفع 2.95 مليار دولار لصندوق النقد الدولي و1.58 مليار دولار لحاملي السندات الأجنبية بحلول نهاية عام 2023.

ولا تزال مصر، وهي واحدة من أكبر مستوردي القمح في العالم وتعتمد أيضًا على واردات المواد الغذائية الأساسية الأخرى والوقود، تواجه آثار الحرب في أوكرانيا، وارتفاع التضخم، والزيادات غير المسبوقة في الأسعار، ومحدودية الوصول إلى التمويل بأسعار معقولة.

ونتيجة لذلك، تعتمد البلاد بالكامل على القروض الدولية من صندوق النقد الدولي ودول الخليج الغنية. ويحد هذا الاعتماد من خيارات السياسة الخارجية لمصر، مما يجعل من الصعب ومن غير المرجح أن تتصرف مصر على نحو مستقل عن الولايات المتحدة التي تهيمن، إلى جانب الدول الأوروبية، على عملية صنع القرار في المؤسسات المتعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وكانت هناك تكهنات بأن استسلام حكومة عبد الفتاح السيسي لاقتراح الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة بالتهجير القسري للشعب الفلسطيني مقابل إلغاء ديونها، من شأنه أن يضر بشعبيتها ضررًا كبيرًا وفرص السيسي في الانتخابات. لكن أُعلن عن فوزه في الانتخابات اليوم، على الرغم من أن هذا الحل يتعارض مع الموقف المؤيد إلى حد كبير للشعب المصري للفلسطينيين، الذين خرجوا إلى الشوارع في 18 أكتوبر تضامنا مع الشعب الفلسطيني، وهم يهتفون ضد تهجير الفلسطينيين.

وتدرك المعارضة والشعب المصري جيدًا أن مصر حليف للولايات المتحدة، وأن دعم الولايات المتحدة للحكومة المصرية الاستبدادية وإجراءاتها القمعية يعود إلى حد كبير إلى وجود إسرائيل. وتعتمد الولايات المتحدة على الحكومة المصرية لتكون بمثابة سد احتواء ضد سكانها الذين غالبيتهم الساحقة من المناهضين للصهيونية. وإذا لم تتحسن الظروف الاقتصادية للبلاد واستمرت إسرائيل في قصف الفلسطينيين في غزة والوحشية التي أظهرتها على مدى الأسابيع الماضية ـ مما أسفر عن مقتل الآلاف من الأطفال والمدنيين ـ فمن المحتمل ألا يكون أمام مصر خيار آخر سوى قبول تهجير اللاجئين بحكم الأمر الواقع إلى أراضيها في مقابل الحصول على مساعدات مالية وإعفاء جزئي من ديونها.

الديون، تكتيك استعماري (ليس بجديد).

ويوضح الكاتبان أن المبادئ التي يقوم عليها اقتراح الحكومة الإسرائيلية ـ عرض إلغاء الديون مقابل خدمات سياسية ـ ليست بالأمر الجديد. ومن المؤسف أن هذا مثال على ممارسة تستخدمها الدول الغنية في الشمال العالمي في عالم يتميز بهياكل السلطة المالية الاستعمارية الجديدة.

وهذا يعني أن البلدان الفقيرة التي تحصل على قروض من بلدان الشمال العالمي والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف (مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وما إلى ذلك) لا تزال مماثلة إلى حد كبير للمستعمرات السابقة. وهذا يعني أن الدين ليس مجرد مسألة مالية، بل يمكن استخدامه أيضًا كأداة للقمع والابتزاز: فالدائن قادر على ممارسة السلطة على المدين، والتأثير على قراراته السياسية.

وإذا أخذنا مصر كمثال، فلن تكون هذه هي المرة الأولى التي تستخدم فيها الولايات المتحدة إلغاء الديون كوسيلة لإجبار مصر على الامتثال للمطالب السياسية للولايات المتحدة. ففي عام 1991 قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها

ـ الحكومات الغنية من نادي باريس ـ بشطب نصف مبلغ 20,2 مليار دولار المستحق على مصر لهم في مقابل مشاركة مصر في حرب الخليج الثانية كجزء من التحالف المناهض للعراق.

ويؤكد الكاتبان أنهما وبوصفهما شخصين يعيشان في الدول الغربية الغنية، فلا ينبغي لهما أن يبقيا صامتين في وجه المقترحات المالية التي تدعم التطهير العرقي واستعمار الأراضي الفلسطينية من جانب الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة.

ولحسن الحظ، لم يعد الجميع في المجتمع الدولي صامتين في مواجهة المذبحة في فلسطين.

وقد اتخذت دول مثل بوليفيا وكولومبيا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك وجنوب أفريقيا والجزائر مواقف حاسمة ضد الهجمات الإسرائيلية. وقطع الرئيس البوليفي لويس آرسي العلاقات الدبلوماسية مع حكومة نتنياهو، واستدعت كولومبيا وتشيلي وجنوب أفريقيا سفرائها من إسرائيل. وتزامن ذلك مع إدانة الأرجنتين والمكسيك للهجوم على مخيم جباليا للاجئين في غزة.

وعلاوة على ذلك، أعلن الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو في 9 نوفمبر أن كولومبيا ستدعم قضية الجزائر في المحكمة الجنائية الدولية ضد إسرائيل. وهناك أيضاً أصوات منتقدة داخل الاتحاد الأوروبي. قبل ثلاثة أسابيع، تحدث الرئيس الإسباني بيدرو سانشيز ورئيس الوزراء البلجيكي ألكسندر دي كرو خلال زيارتهما إلى معبر رفح الحدودي بين مصر وغزة، ضد قتل إسرائيل للمدنيين الأبرياء، بما في ذلك آلاف الأطفال، الأمر الذي أدى إلى أزمة دبلوماسية مستمرة.

وفي وقت متأخر، انضمت المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا أيضاً إلى الدعوات لوقف إطلاق النار في غزة. وفي 12 ديسمبر، أصدرت الأمم المتحدة قراراً غير ملزم يدعو إلى وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية في غزة، حيث صوتت 153 دولة لصالحه، وامتنعت 23 دولة عن التصويت وعارضته 10 دول. وامتنعت أوكرانيا، وهي دولة في حالة حرب وتقاتل الغزو الروسي، عن التصويت. وكانت إسرائيل والولايات المتحدة من بين الدول التي صوتت ضد وقف إطلاق النار.

وول ستريت جورنال: قناة السويس تصبح جبهة جديدة في الصراع بين إسرائيل وحماس

(إقليمي ودولي . وول ستريت جورنال)

اهتمت الصحف الأجنبية باستمرار تعليق سفن الشحن العملاقة للمرور عبر قناة السويس والبحر الأحمر وتداعيات ذلك على قناة السويس.

وفي هذا الصدد، قالت صحيفة وول ستريت جورنال إن عديداً من أكبر خطوط الشحن في العالم ومنتجي النفط وأصحاب البضائع الآخرين يقومون بتحويل مسار السفن من المرور من الطريق الرئيس عبر قناة السويس إلى طريق أطول حول إفريقيا.

وقالت الصحيفة إن تلك السفن اتخذت قرارها بتعليق مرورها في البحر الأحمر بسبب المخاوف الأمنية من هجمات الحوثيين في المنطقة.

وقد انضمت شركة النفط العملاقة بريتش بتروليوم إلى مالكي سفن الشحن في تحويل مسار سفنها من طريق الشرق الأوسط الحيوي.

أثار الخطر على السفن عبر أحد طرق التجارة الهامة في العالم مناقشات بين المسؤولين الحكوميين حول إنشاء فرقة عمل متعددة الجنسيات لحماية حركة المرور البحرية، وفقًا لأشخاص مطلعين على الأمر.

من جانبها لفتت صحيفة جلوبز إلى أن 55 سفينة غيرت طريقها بعيدًا عن البحر الأحمر وأبحرت حول رأس الرجاء الصالح في إفريقيا منذ تصعيد جماعة الحوثي لهجماتهم على السفن المتجهة لإسرائيل، وفق ما كشف رئيس هيئة قناة السويس أسامة ربيع والذي قال إنه خلال ذلك الوقت أبحرت 2128 سفينة عبر قناة السويس.

وقال ربيع: «نحن نتابع عن كثب عواقب التوترات الحالية في البحر الأحمر وندرس تأثيرها على الملاحة عبر القناة». وتُعد قناة السويس البوابة والمدخل الشمالي للبحر الأحمر حيث يتحرك 12% من حجم الشحن في العالم بالإضافة إلى 5% من النفط الخام و 8% من الغاز الطبيعي المسال و 10% من المنتجات البترولية.

ولا يمكن دخول البحر الأحمر من الجنوب إلا من خلال مضيق باب المندب الضيق بين اليمن، التي يسيطر على أجزاء كبيرة منها الحوثيون، وجيبوتي. وتمر 50 سفينة يوميًا عبر قناة السويس، وتمثل 30% من حركة حاويات الشحن في العالم وتوفر مصدرًا حيويًا للدخل لمصر.

في السنة المالية 2022-2023، حققت مصر 9.4 مليار دولار من رسوم قناة السويس، ارتفاعًا من 8 مليارات دولار في العام السابق. ومع تعافيها من جائحة كوفيد، ساعدت عائدات قناة السويس مصر على تسجيل نمو اقتصادي بنسبة 6.6% في عام 2022. وفي النصف الأول من عام 2023، بلغت إيرادات قناة السويس 2% من الناتج المحلي الإجمالي لمصر.

ويثير الوضع منذ إعلان الحوثيين الأسبوع الماضي أنهم يستهدفون جميع السفن التي تبحر إلى إسرائيل، وتصاعد هجماتهم، قلقًا بالغًا في القاهرة. وفي نهاية الأسبوع الماضي، أعلنت أربع شركات شحن عالمية عملاقة، هي أم أس سي وميرسك وسي أم أيه وهاباج لويد، أنها توقفت عن استخدام قناة السويس وطريق البحر الأحمر في أعقاب هجمات الحوثيين.

كذلك علقت شركة الشحن أو أو سي أل (OOCL) ومقرها هونغ كونغ وعملاق حاويات الشحن العالمي إيفرجيفن استخدام الممر الحيوي. وقالت شركة بريتيش بتروليوم اليوم إنها توقف جميع شحنات النفط والغاز عبر البحر الأحمر وقناة السويس.

وتتمثل الأهمية الرئيسة لعملية إعادة التوجيه هذه في إضافة 13000 كيلومتر و 14-10 يومًا إلى عمليات الإبحار، مما يجعل أسعار السلع والسلع أكثر تكلفة.

نيويورك تايمز: غير مباليًا بأزمات مصر، السيسي يستعد لـ6 سنوات أخرى

(ترجمات . نيويورك تايمز)

وقالت صحيفة نيويورك تايمز في تقرير لمراسلته فيفيان يي إن السيسي، وعلى مدى عقد من الزمن على رأس الدولة الأكثر اكتظاظًا بالسكان في العالم العربي، مرت عليه أوقات صعبة بدا فيها الرئيس المصري وكأنه منغمس إلى عنقه في أزمة يصعب الخروج منها.

النجاة من الأزمات

وتلفت الصحيفة إلى أنه كان هناك وقت قبل 10 سنوات، على سبيل المثال، عندما استولى الجنرال السابق على السلطة من خلال نشر الجيش لإسقاط أول رئيس منتخب بحرية في مصر، وهو الاستيلاء الذي توج بمقتل ما لا يقل عن 800 متظاهر مناهض للانقلاب في يوم واحد. جلبت مذبحة رابعة، كما أصبحت معروفة، عاصفة من الإدانة الدولية تجاه السيسي.

أو لنأخذ على سبيل المثال الانهيار الاقتصادي الذي حدث خلال الأشهر الـ 21 الماضية، عندما انهارت العملة، وارتفعت الأسعار إلى عنان السماء، وتوقف عديد من المصريين عن تحمل تكاليف اللحوم أو الرسوم المدرسية لأطفالهم. وعلى الرغم من أن صندوق النقد الدولي عرض خطة إنقاذ للمساعدة في تغطية الديون الهائلة التي تراكمت على الرئيس، يبدو أن المقرضين والمصريين على حد سواء بدأوا يفقدون صبرهم بسرعة تجاه ما وصفه الخبراء بالإدارة المدمرة للرئيس السيسي.

ومع ذلك، بعد مرور عقد من الزمن، لا يزال السيسي رئيسًا - ويعود ليحكم مصر ستة أعوام أخرى، كما تؤكد نتائج الانتخابات الرئاسية التي جرت هذا الشهر. وقالت السلطات يوم الإثنين إن السيسي فاز بولاية ثالثة بنسبة 89.6 بالمئة من الأصوات.

توظيف عدم الاستقرار الإقليمي

وتقول الصحيفة إن أحدًا لم يشك في النتيجة، في ضوء كل المزايا التي تتمتع بها قبضته الاستبدادية على البلاد. وجاءت ميزة إضافية من الحرب في غزة المجاورة، والتي سمحت للسيسي بتصوير نفسه باعتباره زعيمًا قويًا في الداخل والخارج، تمامًا كما فعل بعد الصراعات في ليبيا والسودان وسوريا وخارجها.

وقالت إن تلك الخريطة الجيوسياسية المضطربة للشرق الأوسط، وهي عبارة عن حريق متعدد الجبهات، جعلت السيسي، بطريقته العنيدة، يبدو وكأنه صخرة استقرار.

وإذا شعر السيسي بأن قبضته تتراجع، فإنه ببساطة يتحدى ذلك بفجاجة، إذ أن الأزمات الإقليمية أدت إلى تآكل أي ضغط عليه للإصلاح السياسي. فالتنازلات الصغيرة بشأن السياسة الاقتصادية وحقوق الإنسان لم تؤثر قط على سلطته أو سلطة المؤسسة العسكرية الأمنية التي تدير البلاد وتهيمن على اقتصادها.

وقد ظهرت ثقته بنفسه في كل ظهور علني. وفي أحد خطاباته عام 2016، تعهد بمواصلة رؤيته لمصر حتى نهاية حياته أو فترة رئاسته.

وقال لجمهوره الذي يصفق له: «إذا كنتم حقًا تحبون مصر، فأنا أقول لكل المصريين الذين يستمعون إلي: استمعوا إلى كلامي فقط. كلامي فقط ولا تسمعوا لأحد».

لقد كان هذا هو النوع من التصريحات التي رحب بها عديد من المصريين ذات يوم. بعد اضطرابات الربيع العربي في مصر، واعتبر البعض منذ ذلك الحين السيسي المنقذ.

وأشارت الصحيفة إلى أن الطريقة الوحشية التي صعد بها إلى السلطة حجبتها موجة على المستوى الوطني من الهوس بالسيسي والتي عكسها آنذاك انتشار صوره في كل مكان وعلى كل شيء حتى الأطعمة.

لقد حقق الرئيس أقصى استفادة من تفويضه المطلق، وذلك بالأساس عن طريق دفع خططه على الأرض. وقد شرع في إعادة تحويل مصر إلى «جمهورية جديدة» حديثة، فقام بتشييد عاصمة جديدة ضخمة في الصحراء، وبناء أميال من الطرق والجسور وتسوية الأحياء الفقيرة بالأرض من أجل إعادة التطوير على غرار دبي. ووعد بأن المشاريع الكبرى ستساعد في تنشيط الاقتصاد المصري.

وأشرف الجيش على كل هذه الأمور، والذي أمضى فيه السيسي حياته المهنية بأكملها قبل أن يتولى منصبه في عام 2014. ودُفِع جزء كبير منها من خلال الديون الجديدة.

الجغرافيا السياسية تلعب لصالحه

وتلفت الصحيفة إلى أن الجغرافيا السيسي لعبت لصالح السيسي مرارًا ومنحته الحجة لتسويقها، لافتة إلى الاضطرابات التي تشهدها جميع دول الجوار على الحدود الغربية في ليبيا وعلى الحدود الجنوبية في السودان وعلى الحدود الشرقية في غزة، وحتى في الشمال حيث البحر المتوسط، الذي فصل مصر عن أوروبا التي يشعر قادتها بالذعر إزاء احتمال ظهور موجة جديدة من المهاجرين.

وتسيطر مصر أيضًا على قناة السويس، وهي واحدة من أهم الممرات الملاحية في العالم.

ونقلت الصحيفة عن رباب المهدي، أستاذة العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية في القاهرة إن السيسي يحصل على فرصة كبيرة بسبب البلد الذي يحكمه، فقط بحكم الموقع.

واشنطن بوست: إعادة انتخاب السيسي هي الجزء السهل .. لكن مصر على حافة الهاوية

(اقتصاد . واشنطن بوست)

تابعت الصحافة الأجنبية إعلان الهيئة الوطنية للانتخابات في مصر نتيجة الانتخابات الرئاسية وفوز الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي بالانتخابات.

وفي هذا الصدد، نشرت صحيفة واشنطن بوست تقريرًا أعدّته كلير باركر يستعرض إعلان الهيئة الوطنية للانتخابات فوز السيسي والتحديات التي يواجهها في الفترة المقبلة.

وقالت الصحيفة الأمريكية إن الرئيس عبد الفتاح السيسي حقق النصر في الانتخابات الرئاسية المصرية هذا الشهر، وحصل على فترة ولاية ثالثة في انتخابات كانت نتيجتها محسومة سلفا، لكن أنصاره أشادوا بها باعتبارها تفويضًا

واضحًا لست سنوات أخرى من الحكم بقبضة حديدية، حتى في وقت تواجه فيه البلاد اقتصادًا منهارًا وحربًا مشتعلة في الجوار.

أعلن مسؤولو الانتخابات في مؤتمر صحفي يوم الاثنين أن السيسي، الرجل القوي والجنرال السابق الذي صعد إلى السلطة بعد انقلاب عام 2013، حصل على ما يقرب من 90 بالمائة من الأصوات. وحصلت حفنة من المرشحين غير المعروفين الذين خاضوا الانتخابات ضده - ولم يشكل أي منهم تحديًا ذا مصداقية - على حوالي 10% من الأصوات فيما بينهم.

ووفقًا للهيئة الوطنية للانتخابات، كانت نسبة المشاركة أعلى بقليل مما كانت عليه في عامي 2014 و2018، إذ بلغت نسبة المشاركة أقل من 67%. ووصف أحمد البنداري، مدير الهيئة، المشاركة بأنها «غير مسبوقة» في التاريخ المصري.

لقد خدم السيسي بالفعل فترتين مدة كل منهما أربع سنوات؛ وقد مهد تعديل دستوري في عام 2019 الطريق أمامه للبقاء في منصبه حتى عام 2030، لكنه يرأس دولة مثقلة بالديون، ومتعثرة اقتصاديا، وتعيش بجوار صراع مرير دون نهاية سهلة في الأفق.

ولم يتمكن المنافس الجدي الوحيد للسيسي، البرلماني السابق أحمد طنطاوي، من الحصول على ما يؤهله لخوض الانتخابات بعد منع أنصاره من تسجيل توكيلاتهم. وألقت السلطات القبض على أفراد أسرة طنطاوي وموظفي الحملة أو مضايقتهم، ووجهت إليه الشهر الماضي اتهامات وصفتها جماعات حقوق الإنسان بأنها ذات دوافع سياسية.

وقد روجت وسائل الإعلام المصرية، التابعة للدولة بالكامل تقريبًا، لإنجازات السيسي بينما لم تمنح سوى القليل من الوقت لمنافسيه الثلاثة. ولم يسمع معظم الناخبين الذين قابلتهم الصحيفة في جميع أنحاء العاصمة خلال فترة التصويت التي استمرت ثلاثة أيام الأسبوع الماضي قط عن المرشحين الآخرين.

وفي نظر السيسي ومؤيديه، كان الأمر كله يتعلق بالاستعراض.

وتطرقت الصحيفة إلى لافتات تأييد السيسي التي طغت الشوارع المصرية وتصريحات أنصار السيسي ومتطوعي حملته الذين كان يروجون لشعارات حملة السيسي.

إجبار وتهديد وأموال

ولكن، وحسب ما تلفت الصحيفة، فإن الكثير من المصريين بقوا في منازلهم، مستاءين من تراجع مستويات المعيشة وشعورهم بالعجز عن إحداث التغيير.

وفي بولاق الدكرور، وهو حي منخفض الدخل يضم أزقة غير معبدة تجرها عربات تجرها الحمير، اتكأ شاب عاطل عن العمل يبلغ من العمر 26 عامًا على جدار متجر حداد الأسبوع الماضي وقال إنه لا هو ولا أصدقاءه يعتزمون التصويت.

وقال، متحدثًا بشرط عدم الكشف عن هويته حرصًا على سلامته، إن السيسي «دمر البلاد بالكامل، وجعل الأمور صعبة للغاية».

/ moasher

وأضاف: «لا أحد يصوت. أولئك الذين يذهبون، يذهبون للحصول على المال. لا أعرف ماذا يعطونهم، لكن لا بد أنهم يعطونهم المال».

وشاهد مراسلو الصحيفة مجموعة من النساء يتجمعن حول رجل داخل إحدى مراكز الاقتراع بوسط القاهرة ويسألن عن كيفية استرداد قسائمهن.

وقالت معلمة تبلغ من العمر 40 عامًا في حلوان للصحيفة إنها لم تكن ترغب في التصويت. لكن صاحبة عملها أجبرت المعلمين في مدرستها الحكومية على ركوب الحافلات للذهاب إلى صناديق الاقتراع هذا الأسبوع. وبعد أن أدلت بصوتها، أعطاها مسؤولون محليون إلى جانب غيرها من المصوتين الذين يمكنهم إثبات أنهم صوتوا 200 جنيه، أي حوالي 6 دولارات.

وأضافت المعلمة أن الزملاء الذين لم يصوتوا قيل لهم إنه ستُرفع أسماؤهم للمسؤولين، وسيُحرمون من الإجازة مدفوعة الأجر وسيُخصم منهم أجر ثلاثة أيام.

وقالت، متحدثة بشرط عدم الكشف عن هويتها حرصًا على سلامتها: «إنها انتخابات بالإجبار».

وقال ضياء رشوان رئيس الهيئة العامة للاستعلامات، إنه لا يوجد دليل على توزيع أي أموال أو سلع من أجل التصويت.

وتعتبر هذه الممارسات جريمة جنائية بموجب القانون المصري.

وقال حازم بدوي من الهيئة الوطنية للانتخابات في المؤتمر الصحفي يوم الاثنين إنه «لم تكن هناك أي مخالفات في العملية الانتخابية».

دفعة من الحرب في غزة

ونوهت الصحيفة إلى أن معظم المصريين الذين قابلتهم يبدو أن استعدادهم للإدلاء بأصواتهم لم يكن ينبع من حبهم للرئيس بقدر ما ينبع من الخوف العميق الذي هيمن على مصر منذ 7 أكتوبر، عندما أدى هجوم حماس على إسرائيل إلى اندلاع الحرب في غزة المجاورة. .

وبينما تقصف إسرائيل قطاع غزة، الذي أسفر عن مقتل آلاف المدنيين، يتصاعد الغضب الشعبي تجاه إسرائيل ومؤيديها الغربيين. وأثارت تصريحات بعض السياسيين الإسرائيليين اليمينيين - إلى جانب الهجوم العسكري الذي دفع ما يقرب من مليوني من سكان غزة نحو الحدود المصرية - المخاوف في مصر من أن إسرائيل تحاول دفع الفلسطينيين إلى شمال سيناء.

وشدد السيسي على أن مصر لن تكون متواطئة في التهجير القسري للفلسطينيين أو تعريض سيادتها وأمنها للخطر. وقد حظي موقفه بالاستحسان حتى من بعض أشد منتقديه - واستعاد الاحترام من بعض المصريين الذين استاءوا منه مع تدهور الاقتصاد.

وفي السيدة زينب، عززت الحرب قناعة السكان بأن القائد العسكري هو الأفضل لمصر، بحسب ما قال صاحب متجر عادل توفيق (75 عاما).

وقال: «شعبيته تأثرت بارتفاع الأسعار، لكن بعد غزة عادوا لدعمه مرة أخرى. السودان وليبيا وسوريا وفلسطين –

مقارنة بالآخرين، نحن في وضع أفضل. ونحن في وسط النار».

وأضافت الصحيفة أن الأمن والاستقرار شكلا حجر الزاوية في خطاب السيسي منذ وصوله إلى السلطة في عام 2013 بعد الانقلاب العسكري الذي أطاح بمحمد مرسي، رئيس مصر المنتخب ديمقراطيًا المنتمي لجماعة الإخوان المسلمين.

وراهن السيسي على أن المصريين وداعميهم الأجانب سيتسامحون مع القمع الداخلي، وسجن أو نفي المدافعين عن حقوق الإنسان، وتقليص الحيز المدني - وحتى سوء إدارة الاقتصاد - طالما ضمن بقاء مصر هادئة في منطقة مزقتها الاضطرابات. .

وقد وضعت الحرب في غزة هذه الحجة في المقدمة مرة أخرى، مما أعطى السيسي دفعة كان في أمس الحاجة إليها.

تحديات صعبة

ونقلت الصحيفة عن نهى بكر، أستاذة العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية في القاهرة، قولها إن نسبة المشاركة المرتفعة هذه المرة تعكس على ما يبدو «مخاوف المصريين وغضب الشباب تجاه المجتمع الدولي».

ولكن إذا كان الفوز هو الجزء السهل، فإن السيسي يواجه مجموعة من التحديات الصعبة المقبلة.

ويقول محللون إن هناك أولوية فورية تتمثل في إبقاء مصر خارج حرب غزة والحفاظ على معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1979، وكل ذلك مع محاولة تهدئة القلق العام بشأن معاناة الفلسطينيين.

وأضافت الصحيفة أن الاقتصاد، الذي يعتمد اعتمادًا كبيرًا على السياحة والواردات، هو في أدنى مستوياته منذ عقود، متأثرًا بالجائحة والحرب في أوكرانيا والآن القتال في غزة. ولكن المحللين يشيرون أيضًا إلى مشاكل بنيوية خطيرة، إلى جانب الإنفاق الحكومي المتهور.

واقترضت الحكومة بكثافة لتمويل مشاريع البنية التحتية والبناء الضخمة، بما في ذلك عاصمة جديدة بقيمة 58 مليار دولار في الصحراء خارج القاهرة. ويستفيد الجيش، المنخرط بقوة في الاقتصاد في عهد السيسي، من عديد من هذه المشاريع.

ويقول بعض المصريين إن الطرق والجسور الجديدة خففت الازدحام في القاهرة الكبرى، التي يسكنها ما يقرب من ربع سكان مصر البالغ عددهم 105 ملايين نسمة. لكن الدين الخارجي للبلاد وصل إلى ما يقرب من 165 مليار دولار، أي 40% من الناتج المحلي الإجمالي. وشكلت مدفوعات الفائدة 60 بالمئة من الإنفاق الحكومي للأشهر الثلاثة الأولى من السنة المالية 2023.

وتواجه مصر مواعيد نهائية وشيكة لسداد ما لا يقل عن 42 مليار دولار للمقرضين العام المقبل. إنها الدولة الثانية الأكثر احتمالية في العالم للتخلف عن سداد ديونها، بعد أوكرانيا، وفقا لتصنيف بلومبرج الأخير.

وقال تيموثي كالداس، نائب مدير معهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط: «كانت فترة رئاسة السيسي بأكملها عبارة عن سلسلة مزمنة من الأزمات الاقتصادية - وهي ليست مجرد صعوبات اقتصادية، بل إنها إذلال. وبينما يحدث كل هذا، يراقب المصريون النظام وهو يثري نفسه».

ويبلغ معدل التضخم 34.6 بالمئة. أما فيما يخص المنتجات الغذائية، فهي مضاعفة تقريبًا. وفي ظل أزمة العملة الصعبة، يقوم المصريون باكتناز الدولارات أو بيعها في السوق السوداء.

وارتفعت أسعار السلع الأساسية إلى عنان السماء، والفقر آخذ في الارتفاع. وفي حين تقدم برامج الرعاية الاجتماعية الدعم الأساسي للفقراء، فإن الطبقة المتوسطة يجري تفريغها. في شوارع القاهرة وفي البرامج الحوارية الشعبية، تهيمن أسعار البصل وأزمة السكر المستمرة منذ أشهر على الحوارات.

ويخشى الكثير من المصريين من التخفيض القادم لقيمة الجنيه، وهو ما يطالب به المقرضون الدوليون.

وقالت ربة منزل تبلغ من العمر 47 عامًا وأم لثلاثة أطفال في بولاق الدكرور، تحدثت بشرط عدم الكشف عن هويتها حرصًا على سلامتها: «الناس يتوقعون الآن أنه بعد فوزه سوف تتضاعف الأسعار».

وقالت إنها كانت تطهو اللحوم أو الدجاج لعائلتها مرتين في الأسبوع. لكن هذا الوضع تغير الآن. وتقول إن بعض جيرانها ينامون جائعين.

وقالت: «يقول إنه يعتني بالمرأة» ، في إشارة إلى السيسي، الذي يتردد الكثير من المصريين في ذكر اسمه علنًا. لكن النساء هنا يشعرن بالضغط. لا أعتقد أن الأمر سيتحسن.

/ moasher